تحديث الصناعة.. يبدأ بتحرير التجارة الخارجية

تحرير التجارة الخارجية خطوة مهمة فى عملية تحديث الاقتصاد المصرى وتطوير قدراته على المنافسة وخلق فرص عمل جديدة.. فان كانت اتفاقات التجارة الحرة تمنح ميزات جمركية للسلع المصرية إلا انه يترتب عليها ويرتبط بها حتمية قيام مصر بمنح ميزات مماثلة للسلع الاجنبية.. وبالتالى فان تحديث الصناعة المصرية وتطوير قدرتها على انتاج سلع جيدة بتقنيات متقدمة وبأسعار قادرة على المنافسة لايأتى إلا من خلال ايجاد منافسة تدريجية مع المنتج الاجنبى تحفز المنتج المصرى على التحديث والتطوير وتدفعه الى الاستثمار فى التكنولوجيات التى من شأنها زيادة كفاءة العملية الانتاجية وزيادة انتاجية العامل فى مصنعه.. مما يحسن الاداء والكيفية.

من ناحية اخرى.. يمثل تحرير التجارة عنصرا اساسيا فى توفير فرص عمل جديدة ودائمة فى الاقتصاد من خلال زيادة الصادرات.. إلا أن التحديث الذى سيواكب تحرير التجارة سواء للنفاذ الى الاسواق الخارجية أو لمواجهة السلع الاجنبية فى السوق المصرى سينتج عنه – كما نتج عنه فى كل الدول التى سلكت نهج التحرير – زيادة فى انتاجية العامل المصرى وبالتالى زيادة فى قدرته على توليد دخل اكبر وتحقيق مستوى معيشة افضل دون أن يعتمد ذلك على زيادة فى الاجر.. ولكن من خلال توليد قدر أكبر من الانتاج بمواصفات افضل تواجه السلع المنافسة بل وتتفوق عليها.

كما ان تحرير التجارة.. يترتب عليه ايضا ترشيد التكلفة فى السلع المحلية وزيادة جودتها حتى تستطيع ان تنافس السلع العالمية الواردة من الخارج مما سيعود على المستهلك المصرى بالنفع حيث ستتاح له سلع اكثر جودة.. محلية ومستوردة وبتكلفة أقل.. وهو الامر الذى يحسن مناخ الاستثمار فى الاقتصاد القومى ويكون قوة لجذب مزيد من الاستثمارات الاجنبية القادرة على التفاعل مع الاقتصاد المحلى والقادرة على تمويل كيانات انتاجية تولد فرص عمل ودخولا اضافية تعاون الاقتصاد القومى على سد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة لتشغيل قوة العمل المصرية والمدخرات المحلية..إن تحرير التجارة الخارجية فى الاقتصاد يبدأ بالثقة فى اقتصادنا.. وفى منتجينا وقدرتهم على التطوير والتحديث والتصدير والمنافسة وبقدرة مجتمعنا على الابداع والتطوير والتحديث الذى يمكننا من مواكبة العالم والتفاعل معه.

د. نادر رياض